الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٤٩
الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرثوم (موريشيوس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعدد اللغات

مشروع قرار A/50/L.6/Rev.1

تعديلات A/50/L.8 و A/50/L.9 و A/50/L.14

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه الأعضاء الى الوثيقة A/50/L.14 التي تتضمن التعديلين اللذين اقترحتهما استراليا شفويا هذا الصباح.

وننتقل الآن للنظر في مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 والتعديلات الواردة عليه في الوثائق A/50/L.8 و A/50/L.9 و A/50/L.14.

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي يجري التصويت على التعديلات أولا. والمادة ٩٠ تنص أيضا على ما يلي:

"إذا اقترح تعديلان أو أكثر على اقتراح ما، فإن الجمعية العامة تصوت أولا على التعديل الأبعد من حيث المضمون عن الاقتراح الأصلي، ثم على التعديل الأقل منه بعدا، وهكذا دواليك حتى تطرح جميع التعديلات للتصويت. إلا أنه حيثما يكون اعتماد تعديل ما منطويا بالضرورة على رفض تعديل آخر، فإن هذا التعديل الآخر لا يطرح للتصويت. وإذا اعتمد تعديل واحد أو أكثر، يطرح الاقتراح بصيغته المعدلة للتصويت".

وننتقل الى البت أولا في التعديل الذي اقترحته ماليزيا الوارد في الوثيقة A/50/L.9 الذي يعد أبعد من

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86509
9586509

حيث المضمون على الاقتراح الأصلي. وتبعا لنتيجة التصويت قد نصوت أو لا نصوت على التعديل الذي اقترحته اليابان والوارد في الوثيقة A/50/L.8، وعلى التعديل الذي اقترحته استراليا والوارد في الفقرة ٢ من الوثيقة A/50/L.14 وعندئذ ننتقل الى البت في التعديل الذي اقترحته استراليا في الفقرة ١ من الوثيقة A/50/L.14.

إذا لم يكن هناك اعتراض على هذا الإجراء سأعتبر أن الجمعية توافق عليه.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 والتعديلات المقترحة عليه.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بيرفيلييف (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبلغت أن اعتماد مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت محدد بعشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد بيرنبوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الولايات المتحدة إجراء تصويت على مشروع القرار هذا، وسيكون تصويتنا "معارض".

نحن نقدر ونحترم تماما تعدد اللغات، وأهمية توفير الترجمة الشفوية وإمكانية الحصول على وثائق الأمم المتحدة باللغات الرسمية للمنظمة.

غير أننا نشعر بالقلق لأن أحكام مشروع القرار المعروض علينا تتجاوز المفاهيم المقبولة لتعدد اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة. والنص بصيغته الراهنة يثير عددا من القضايا ليس أقلها أن من شأنه أن يغير القواعد القائمة دون اتباع الإجراءات السليمة.

والفقرة الثانية من الديباجة تستحدث مفهوم "نتيجة طبيعية" للعالمية، هي "تعدد اللغات". وبقدر علمنا، لم تقبل الجمعية العامة هذا المفهوم.

والفقرة الخامسة من الديباجة لا تتسق مع الفقرة الثالثة من المنطوق من حيث إنها تطالب بأن يتقن جميع المتقدمين لوظائف الأمم المتحدة لغتين من اللغات الرسمية.

وفيما يخص الفقرة السادسة من الديباجة، أشار وفدنا في عدة مناسبات الى أنه لا يمكن تجاهل آثار القيود الموازنية على جميع أنشطة المنظمة.

وفيما يخص الفقرة الثامنة من الديباجة، ليس لدينا علم بأي ولاية تتطلب أن تصبح الأمم المتحدة فعلا مدرسة لغات للدول الأعضاء وللموظفين. والواقع أن اللجنة الخامسة، وهي الهيئة المختصة بتلك القضايا، تنتظر طلبا من الأمين العام بشأن برنامج تعليم اللغات في الأمم المتحدة وستنظر حينئذ في هذه القضية.

وفيما يخص الفقرة ٣ من المنطوق، نعتقد بأن لغتها، بالطريقة التي صيغت بها، تتطلب من الأمين العام أن يكفل أن يكون اتقان لغتين عاملا في الترقية على كافة المستويات في الأمم المتحدة. والقواعد القائمة بشأن اتقان اللغات فيما يتعلق بالترقيات لا تنطبق على موظفي الدعم.

ولدينا ما يدعو الى الإنشغال بشأن الفقرة ٤ من المنطوق التي تدعو الى "المساواة" بين لغتي العمل عند التعيين والترقية. وهذا يمثل معيارا جديدا، ولسنا متأكدين من حقيقة معناها. ونحن نفترض أنه ليس المقصود بهذه الصياغة أن تنشئ نظام حصص من أجل التعيين، شديد الشبه بنظام التوزيع الجغرافي. بيد أن حكم الفقرة في هذا الصدد مبهم.

وأخيرا، نلاحظ أنه لم يوضع تقدير للمصروفات يخص مشروع القرار هذا، حسبما تتطلبه المادة ١٥٣ من النظام الداخلي. ونخمن من ذلك أنه لن يكون هناك أي نوع من المصروفات عند تطبيق أحكام مشروع القرار المذكور، وبذلك فإن جميع الأنشطة التي يتطلبها هذا المشروع يمكن إنجازها، وستنجز، في حدود الموارد

القائمة. ومن رأينا أنه ينبغي إدراج فقرة تفيد ذلك في مشروع القرار.

السيد يوغالينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأناشد أعضاء الجمعية العامة أن ينظروا بعناية، قبل إجراء تصويت على التعديل المقترح في الوثيقة A/50/L.9، في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار الوارد الوثيقة A/50/L.6/Rev.1

إن مشروع القرار الوارد في هذه الوثيقة ينطوي على مفهوم عزيز علينا جميعا ومن شأنه أن يساهم في تعزيز التعدد اللغوي في المنظمة. بيد أن من رأينا أنه سيضع البلدان التي لا تعتبر لغتها الوطنية من بين لغات الأمم المتحدة الست في مركز أضعف كثيرا من غيرها. ومن الغريب حقا أن يقترن السعي الى تحقيق المساواة بين لغات الأمم المتحدة الست، بتعريض من هم فعلا في مركز ضعيف للمزيد من التمييز ضدهم.

إننا نسلم بأن الفقرة ٣ المنقحة من المنطوق الوارد في الوثيقة A/50/L.6/Rev.1 تحاول مراعاة بعض الشواغل التي أعربت عنها البلدان التي لا تدخل لغتها الوطنية ضمن اللغات الست للأمم المتحدة. بيد أن من رأينا أن هذه الفقرة لا تعالج شواغلنا بشكل واف: فهي لا تتسق مع التعدد اللغوي ولا تصون مصالح الذين لا تعد لغتها الوطنية إحدى اللغات الست للأمم المتحدة. ولربما كان من المفيد لو أن مقدمي مشروع القرار كانوا مستعدين لقبول كلمة "تشجيع" عوضا عن كلمة "التحقق" في مشروع القرار الراهن. فكلمة "يشجع" هي التعبير المستخدم في قرارات سابقة، وهي الكلمة التي يمكن أن تساعد على تشكيل توافق آراء بصدد مشروع القرار الحالي.

وحيث أنه لم يتوافر لنا الوقت الكافي للنظر في مشروع القرار المطروح، فإننا نطلب الى مقدميه أن يبدو صبرا وتفهما حيال من لديهم منا اعتراضات جادة على الفقرة ٣ من المنطوق.

السيد ايريكاينين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن من مواقف فنلندا القديمة العهد وسياساتها الراسخة ألا تعارض إدراج بنود جديدة على جدول أعمال الجمعية العامة. ومن اللوازم الضرورية لهذه السياسة ضرورة إعطاء الوفود وقتا وافيا لدراسة المقترحات الجديدة بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تتوصل الى توافق آراء أو الى حل توفيقي مرض الى حد كبير.

وفي حالتنا هذه، لم تلب هذه الشروط للأسف. ومن رأينا أنه كان هناك مجال لالتماس حل وسط، وأنه كان ينبغي بذل المزيد من الجهود لمعرفة ما اذا كان من الممكن أن يعتمد مشروع قرار عن هذا البند الهام بتوافق الآراء. واستنادا الى ذلك، ولهذا السبب وحده، صوتت فنلندا بالأمس لصالح اقتراح إرجاء معالجة هذا البند، وهذا هو السبب أيضا في أن فنلندا ستمتنع اليوم عن التصويت في أي تصويت يجري على الإطلاق على نص مشروع القرار هذا.

وأود التأكيد على أنه لا ينبغي تأويل تصويتنا بالأمس واليوم على أنه يعني بأي حال من الأحوال أننا نعارض التعدد اللغوي. فعلى العكس من ذلك، ترى فنلندا أن للقضية المعروضة علينا أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ففنلندا، وهي ذاتها بلد ثنائي اللغة بحكم الدستور، تقدر التنوع اللغوي والثقافي وتؤيد المراعاة الدقيقة للقواعد الخاصة بالمساواة بين اللغات الرسمية الست ولغتي عمل الأمم المتحدة.

السيد لادسوس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد طلبت الكلمة لكي أطلب الى أعضاء الجمعية العامة ألا يأخذوا فعلا بالتعديل الذي اقترحه وفد اليابان أو لذلك الذي تقدم به وفد ماليزيا. وسأركز في إيضاحي على التعديل الياباني.

لقد طلب إلينا الوفد الياباني، حتى قبل أن يقترح تعديله، أن نبدي تفهما لوضع مواطني البلدان التي لا يشيع فيها استخدام إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وقال إن مطالبتهم عند التعيين باتقان لغتين رسميتين، على أن تكون إحداهما على الأقل من بين لغتي عمل الأمانة، يحتمل أن تتسبب لهم في مشاكل جسيمة. والواقع أن مقدمي مشروع القرار أظهروا تعاطفا كبيرا مع الشواغل التي أعرب عنها الوفد الياباني، ومن ثم انحازوا كلية الى وجهة نظره. وأود التأكيد على أن ذلك لم يكن بمثابة خطوة بديهية، لأنها كانت تنطوي على التخلي عن عنصر هام ومبتكر في المشروع الأول للقرار الوارد في الوثيقة A/50/L.6.

ولذلك، اقترحنا في مشروع القرار المنقح العودة الى الوضع القانوني القائم من قبل وذلك بالتمسك بصرامة بأحكام القرار ٢٤٨٠ باء (د - ٢٣) المؤرخ ٢١ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٦٨، أي بمعنى مطالبة الموظف عند لحظة تعيينه بأن يكون قادرا على استخدام إحدى لغتي عمل الأمانة العامة أو إحدى لغات العمل لأحد أجهزة الأمم المتحدة في حالة الموظفين الذين يعينون للعمل في ذلك الجهاز والذين لا تتجاوز مدة عقودهم سنتين.

وأخيرا، فإن مشروع قرارنا المنقح يطلب، على نحو ما يفعل أيضا قرار الجمعية العامة ٢٤٨٠ باء (د - ٢٣)، أن تؤخذ معرفة الموظف للغة رسمية ثانية في الاعتبار عند الترقية من درجة لأخرى أو من رتبة لأخرى. لذلك نعتقد أن الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود الآسيوية قد أخذت تماما في الاعتبار في المشروع المنقح. وستفهم الجمعية أن مقدمي مشروع القرار لا يمكنهم أن يقدموا شيئا أقل مما سبقت الموافقة عليه فعلا في قرارات سابقة؛ وأنهم لا يمكنهم أن يقروا ارتدادا عن القانون الحالي. إن ذلك من شأنه أن يتناقض بوضوح مع روح مشروعنا، كما أن من شأنه حتما أن يشجع ويساعد بالتحديد الممارسات المقصود بقرارنا أن يدينها.

إن التعديل الذي يقترحه الوفد الياباني غامض في صياغته بشكل متعمد. ومجرد تشجيع الموظفين على استخدام لغة رسمية أخرى، بالإضافة الى إحدى لغتي عمل الأمانة لا ينطوي على أي التزام على الأمانة العامة، ونحن ندرك تماما أن هذه الصيغة لن يكون لها - من الناحية العملية - أي تأثير.

إن التعديل الياباني، شأنه شأن التعديل الذي طرحته ماليزيا، يفتح الباب أمام جميع أنواع التفسيرات، وفيما يتعلق بوجه خاص بالعبارة التي تفيد استثناء الموظفين الذين لغتهم الأم ليست من بين اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ولهذه الأسباب جميعا، وإذ أعرب عن وجهة نظر مقدمي مشروع القرار، أطلب من خلالكم سيدي الرئيس - وأنا أفعل ذلك تعبيرا عن وجهة نظر مقدمي المشروع، أن تصوت جميع الوفود معارضة التعديل المقدم من اليابان والتعديل المقدم من ماليزيا على حد سواء.

ومع ذلك، أجد من الممكن الموافقة على التعديلين اللذين قدمهما الممثل الدائم لاستراليا. وأشكره على اقتراحيه اللذين سنتمكن من التصويت تأييدا لهما.

السيد لاكلاوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود الوفد الأسباني أن يدلي ببعض التعليقات الموجزة على التعديلات المقدمة من ماليزيا واليابان لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.6/Rev.1.

يود وفد بلدي أن يؤكد أننا - نحن مقدمي مشروع القرار A/50/L.6 - انطلاقا من رغبتنا في أن يعكس مشروع القرار هذا، الى أبعد حد ممكن، شواغل جميع الوفود بغية اعتماد المشروع بتوافق الآراء - عقدنا اجتماعات عديدة مع مقدمي التعديلات لتلبية وجهات نظرهم. وبالتالي، فإن مشروع القرار المنقح A/50/L.6/Rev.1 ينطوي على صياغة جديدة في الفقرة ٣ من المنطوق تستنسخ القرار ٢٤٨٠ باء (د - ٢٣) الصادر في ١٩٦٨. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن هذا النص الجديد يعكس بشكل كاف الشواغل التي أعرب عنها لمقدميه. ولذلك، فإننا نأسف لأن من يساندون هذه التعديلات لا يزالون يتمسكون بها. وبالتالي، فإن وفد اسبانيا سيصوت معارضا التعديلات الواردة في الوثيقتين A/50/L.8 و L.9.

ومن ناحية أخرى، استمع وفد بلدي صباح اليوم الى اقتراح ممثل استراليا، الذي يرى إدخال إضافات على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 وعلى الفقرة ٣ من منطوقه، وزعت في الوثيقة A/50/L.14. ونحن نود أن نشكر استراليا على إسهامها البناء في نظرنا في مشروع القرار A/50/L.6، ونود أن نقول إننا سنصوت مؤيدين لتلك المقترحات.

السيدة فرناندير دي غورميندي (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يتكلم بشأن التعديلات المقترح إدخالها على مشروع القرار الخاص بتعدد اللغات: أي التعديلات الواردة في الوثائق A/50/L.8 و L.9 و L.14.

فبالنسبة للتعديلات الواردة في الوثيقتين A/50/L.8 و L.9، نود أن نقول إن وفد بلدي يتعاطف تعاطفا كبيرا مع الصعوبات التي يلاقيها الأفراد الذين ليست لغتهم الأم إحدى اللغات الرسمية للمنظمة، مع أن تلك الصعوبات لا تختلف اختلافا كبيرا عن الصعوبات التي تواجهها معظم الوفود في منظمة تحبس نفسها بشكل متزايد في إطار لغة واحدة.

ورغم تعاطفنا بالنسبة لهذه الصعوبات، يرى وفد بلدي أن التعديلات المقترحة من شأنها أن تعدل النظام القانوني القائم بالنسبة لتعيين الموظفين وترقيتهم. ونعتقد أن إدخال تعديلات على مجموعة الإجراءات

المعقدة الخاصة بشؤون الموظفين، يتطلب القيام بدراسة عميقة لتحليل جميع الآثار الممكنة، بما في ذلك الآثار المترتبة على الميزانية. ولذلك، سيصوت وفد بلدي معارضا التعديلات المقترحة في الوثيقتين A/50/L.8 و L.9.

غير أن وفد بلدي يرحب بالتعديلات التي اقترحتها استراليا في الوثيقة A/50/L.14. ويود وفد بلدي أن يشكر حقا الممثل الدائم لاستراليا على تلك التعديلات، التي تحسن نص مشروع القرار تحسينا كبيرا، ويود أن يذكر أنه سيصوت مؤيدا لها.

السيد جيرفيه (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اقترحت ماليزيا أن يستعاض عن الفقرة ٣ من المنطوق في A/50/L.6/Rev.1 بفقرة معدلة. ونحن نعتقد أننا إذا اعتمدنا اقتراح ماليزيا، سنكون قد اتخذنا خطوة مؤسفة جدا الى الخلف، لأن من شأنه أن يقر بالتحديد استخدام لغة واحدة وهذا نظام عملت منظمتنا على تجنبه منذ نشأتها. إنه من واجبنا المحتم أن نتجنب في منظمتنا إنشاء فئات للموظفين: أولئك الذين لغتهم الأم هي إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وأولئك الذين ليست لغتهم الأصلية كذلك. واقتراح ماليزيا يدعونا الى أن نفعل هذا بالتحديد.

ومن الواضح تماما أن هذا النوع من التمييز، أو التباين، شيء ينبغي أن نحظره. وعلاوة على ذلك، كيف يمكننا أن ندخل فكرة اللغة الأم في منظمة عالمية مثل منظمتنا؟ فيما يتعلق بالبلدان الافريقية - ومنها بلدي، حيث ما يقرب من ٤٠ لغة أم، لا يمكنني حتى أن أبدأ أتصور كيف يمكننا أن نشق طريقنا في إطار الأمم المتحدة. وبالتالي، لا يمكن لوفد بلدي أن يتماشى مع اقتراح ماليزيا. وفيما يتعلق بالتعديل الياباني، بينما يتفهم وفد بلدي، شواغل ومخاوف ذلك البلد، فهو يرى أنه سيكون، في جميع الحالات، خطوة الى الوراء عما أمكن تحقيقه منذ إنشاء الأمم المتحدة.

ولذلك، لا يمكن لوفد بلدي أن يقبل هذين التعديلين المقترحين، ولكن يمكننا القول إننا نقبل الاقتراح الاسترالي الوارد في الوثيقة A/50/L.14.

السيد مصطفى (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد السودان أن ينضم الى مجموعة البلدان المقدمة لمشروع القرار A/50/L.6/Rev.1.

وفي الوقت ذاته، واتساقا مع روح مشروع القرار المعروض علينا، نشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية انشغالها العميق إزاء الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على الإلغاء المقترح لمنصبي منسقي اللغات من برنامج التدريب لجميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نذكر بالقرار ٤٢/٢٠٧ جيم الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، والذي يؤكد على أن ميزانيات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية الخاصة بهيئات الأمم المتحدة ينبغي أن تتناسب مع الاحتياجات ولا ينبغي أن تخضع لقيود الميزانية.

السيد شينفانو (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيصوت وفدي ضد مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 بشأن البند ١٥٦ من جدول الأعمال، "تعدد اللغات".

نحن نأسف لأنه يتعين علينا أن نتخذ هذا القرار، ولأن الجمعية تتخذ هذا المسار بشأن مسألة هامة للغاية بالنسبة لكل أعضاء المنظمة. ويشعر وفدي بخيبة الأمل لأنه لم تتح الفرصة الكافية لجميع الأعضاء لمناقشة أحكام مشروع القرار بغية التوصل الى توافق في الآراء بشأنه.

ويشعر وفدي أنه مضطر لأن يصوت ضد مشروع القرار لأنه لا تزال لدينا تحفظات قوية على الفقرة ٣ من المنطوق، حتى بعد التعديل المفيد الذي اقترحه الممثل الدائم لاستراليا. إن لهذه الفقرة، في رأينا، آثار خطيرة على مسائل الموظفين. ومن الناحية العملية، من شأن اشتراط إتقان لغتين من اللغات الرسمية الست أن يضعف بدرجة خطيرة مركز الموظفين الحاليين والمحتملين الذين ليست لغتهم الأم من اللغات الرسمية الست في المنظمة.

وتود تايلند أن تؤكد من جديد التزامها بتعدد اللغات في الأمم المتحدة، وبتأييد فكرة أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع التنوع الثقافي. ولكن تعتقد تايلند أن المثل الأعلى الذي يعتبر محور تشجيع التنوع الثقافي هو مفهوما التسامح والتفاهم اللذان ينبغي، في سياق هذا البند من جدول الأعمال، أن يشملا الثقافات التي لا ترتبط، تاريخيا، بأي لغة من اللغات الرسمية الست في هذه المنظمة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يكرر ملاحظتنا بشأن مشروع القرار الأصلي والتعديلات ويؤكدها من جديد. ويود

وفدي أن يعرف، في المقام الأول، ما هي ضرورة هذا القرار. ولماذا لا نوجه طاقتنا ووقتنا الى المشاكل القائمة في بلداننا وفي العالم كله؟

هل نعتزم التخلي عن مبدأ التضامن في الوقت الذي يشكل فيه مسألة ضرورية في إطار الأمم المتحدة؟ إن وفد بلدي يرى أن مشروع القرار هذا يميز ضد البلدان النامية، التي تتمتع، لولاه، بحق مشروع في أن تعين الأمانة مواطنيها.

إن مشروع القرار هذا لا يشير الى الإطار الزمني المتاح للدول الأعضاء لتدريب مواطنيها بحيث يصبحون مؤهلين للتوظيف في الأمم المتحدة.

والمشاكل التي تواجه الأمم المتحدة ليس مصدرها استعمال لغة بعينها. فلماذا إذن، ولماذا الآن، نجعل الأمم المتحدة تفكر في هذه المسألة المضجرة للغاية المتمثلة في تحديد اللغات التي يتعين استعمالها كمعايير لتعيين موظفي الأمانة.

وهل لي أن أسأل كم من هذه اللغات ستكون من افريقيا، التي أنتمي إليها؟ هل فكر مقدمو مشروع القرار هذا تفكيرا عميقا عندما تكلموا عن التمثيل الجغرافي - المكرس في الميثاق - في إشراك البلدان النامية، بل وقارتي، افريقيا؟ وهل يتم تذكيرنا بصورة غير مباشرة بالأيام الحالكة وبالفترات التي كانت نفس اللغات التي نستعملها اليوم مفروضة علينا من جانب الذين قاموا بتجزئتنا في افريقيا وفي الأمم النامية في أماكن أخرى؟ هل ينبغي أن تسمح الأمم المتحدة بأن تسود نفس تلك الروح وبأن تتسبب في تجزئة هذه الهيئة أيضا؟ هل يحسن أن نشرب من جديد روح الانقسام التي تعاني منها معظم البلدان، حتى اليوم؟

ما هو دور الأمم المتحدة؟ أليس النهوض بالسلم والاتحاد والتضامن؟ لقد كان للمستعمرين خطتهم عندما فرضوا لغاتهم على البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا. وبفضل التدافع الى استعمار افريقيا، تم تقسيمنا. فهل نسمح للتاريخ أن يعيد نفسه اليوم في داخل الأمم المتحدة؟

لهذا يود وفدي بكل تواضع أن يتوسل الى هذه الهيئة أن تنظر بتأن قبل اعتماد مشروع قرار كهذا، وأن يتوسل إليها أن تسمح للوفود بالتشاور - بشكل رسمي وغير رسمي - بحيث لا ينظر للأمم المتحدة باعتبارها تقوم بدور المستعمر فيما بين الأمم النامية.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد شارك وفد المكسيك في تقديم مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1.

وما برحنا لعدة أسابيع الآن مدركين لشواغل بعض الدول التي ليست لغتها القومية من بين اللغات الرسمية في الأمم المتحدة.

يرى مقدمو مشروع القرار أن الجوانب الأساسية لهذه الشواغل قد تم تناولها في الصيغة المنقحة لمشروع القرار، في الوثيقة A/50/L.6/Rev.1، وبذل مقدمو مشروع القرار جهودا مخلصة للتقارب مع هذه البلدان.

لقد قيل إن مشروع القرار سيغير الأسلوب المتبع حاليا في توظيف وترقية الموظفين، ونحن على ثقة بأن الأمر ليس كذلك. ومن المفارقة أن التعديلات في الوثيقتين A/50/L.8 و A/50/L.9، ستغير فعلا الأسلوب المتبع حاليا داخل المنظمة إذا ما اعتمدت.

إن هدف المشاركين من وراء تقديم مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 بشأن تعدد اللغات، هدف بسيط جدا، وهنا أجد نفسي مجبرا على معارضة ممثل سوازيلند.

فمشروع القرار يتعلق بالاستخدام الفعال للغات الأمم المتحدة الرسمية ولغتي العمل فيها. فالمسألة مسألة استعادة توازن لغوي صحي في استخدام تلك اللغات. والمقترحات الواردة في مشروع القرار، والتي تتسم بالموضوعية حسب جميع المعايير، سوف تفسدها التعديلات الواردة في الوثيقتين A/50/L.8 و A/50/L.9. ولذا فإن وفد بلدي سيصوت ضد هذه التعديلات.

غير أن وفد بلدي يستطيع أن يؤيد التعديلات التي اقترحها هذا الصباح بروح بناءة الممثل الدائم لأستراليا والتي تنعكس الآن في الوثيقة A/50/L.14. ويطالب وفد المكسيك الجمعية بأن تصوت مؤيدة مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 والتعديلات التي قدمها وفد استراليا في الوثيقة A/50/L.14، ويحث الجمعية على التصويت ضد التعديلات الواردة في الوثيقتين A/50/L.8 و A/50/L.9.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في التعديل الوارد في الوثيقة A/50/L.9.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أذربيجان، بربادوس، بوتان، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، كرواتيا، أريتريا، أثيوبيا، فيجي، جورجيا، غيانا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، جامايكا، اليابان، كينيا، ماليزيا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، ناميبيا، نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية كوريا، ساموا، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المعارضون: البانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، غابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، أيسلندا، ايرلندا، ايطاليا، الأردن، كازاخستان، الكويت، لختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سلوفاكيا، أسبانيا، سوازيلند، السويد، توغو، تونس، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير.

الممتنعون: أنتيغوا وبربودا، بنغلاديش، بليز، بوتسوانا، قبرص، إستونيا، فنلندا، غامبيا، غانا، غرينادا، هنغاريا، اسرائيل، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، ملديف، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفينيا، جنوب افريقيا، السودان، ترينيداد وتوباغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا.

رفض التعديل بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٣٧ صوتا، وامتناع ٢٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في التعديل الوارد في الوثيقة A/50/L.8.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، كرواتيا، أريتريا، أثيوبيا، جامايكا، اليابان، كينيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، ناميبيا، نيوزيلندا، باكستان، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية كوريا، ساموا، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة، زمبابوي.

المعارضون: ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، ايرلندا، ايطاليا، الأردن، كازاخستان، الكويت، لختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سلوفاكيا، أسبانيا، سوازيلند، السويد، توغو، تونس، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير.

الممتنعون: أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، قبرص، إستونيا، فيجي، فنلندا، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا،

هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، اسرائيل، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، جزر مارشال، ميانمار، هولندا، النرويج سانت لوسيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، السودان، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا.

رفض التعديل بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٢٦ صوتا وامتناع ٣٧ عضوا عن التصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في التعديل الوارد في الفقرة ٢ من الوثيقة A/50/L.14.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد التعديل الوارد في الفقرة ٢ من الوثيقة A/50/L.14؟

اعتمد التعديل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في التعديل الوارد في الفقرة ١ من الوثيقة A/50/L.14.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد التعديل الوارد في الفقرة ١ من الوثيقة A/50/L.14؟

اعتمد التعديل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل الجمعية الآن إلى مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 بصيغته المعدلة. وقد طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 بصيغته المعدلة. ولعدم وجود اعتراض على هذا الطلب، سنطرح للتصويت الآن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، غابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، الهند، ايرلندا، ايطاليا، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيكاراغوا، النيجر، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سلوفاكيا، اسبانيا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، توغو، تونس، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير.

المعارضون: أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، كرواتيا، أريتريا، أثيوبيا، فيجي، جورجيا، إندونيسيا، اسرائيل، جامايكا، اليابان، كينيا، ماليزيا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية كوريا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، جزر سليمان، سري لانكا، سوازيلند، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، الولايات المتحدة.

الممتنعون: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، إستونيا، فنلندا، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، لاتفيا، ملديف، منغوليا، هولندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، سانت لوسيا، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب افريقيا، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا.

اعتمدت الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل ٣٦ صوتا، مع امتناع ٢٩ عضوا عن التصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 في مجموعه، بصيغته المعدلة، وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، غابون، المانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، الهند، ايرلندا، ايطاليا، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيكاراغوا، النيجر، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سلوفاكيا، إسبانيا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، توغو، تونس، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير.

المعارضون: أذربيجان، بنغلاديش، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، اريتريا، اثيوبيا، فيجي، جورجيا، إندونيسيا، اسرائيل، جامايكا، اليابان، كينيا، ليسوتو، جزر مارشال، ناميبيا، نيوزيلندا، نيجيريا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية كوريا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، جزر سليمان، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، الولايات المتحدة، زامبيا.

الممتنعون: أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كرواتيا، إستونيا، فنلندا، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، أيسلندا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، لاتفيا، ماليزيا، ملديف، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، نيبال، هولندا، النرويج، باكستان، سانت لوسيا، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1 في مجموعه، بصيغته المعدلة، بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ٣٥ صوتا، مع امتناع ٢٩ عضوا عن التصويت (القرار ١١/٥٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم. وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الأسف الشديد أن نيوزيلندا، المجتمع المتعدد الثقافات الذي يستخدم لغتين رسميتين، تجد نفسها عاجزة عن تأييد قرار بشأن تعدد اللغات، وهو مفهوم نؤيده كما يؤيده كل الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. ونشعر بخيبة الأمل لأن أقلية من أعضاء هذه الهيئة نجحت في أن تحول دون التوصل إلى توافق في الآراء حول هذا الموضوع الهام، في وقت بيَّن فيه ٧٠ عضوا من كل أنحاء المعمورة أن النص يحتاج إلى مزيد من العمل.

وكما لاحظ مندوب ماليزيا، من سخرية الأقدار أننا، في هذه الذكرى السنوية الخمسين، وبشأن نص يزعم أنه يحتفي بتنوع منظمتنا، لم نتمكن من الاستجابة للقلق الذي أعرب عنه بعض زملائنا الأعضاء، وبخاصة أصدقاؤنا في جنوب المحيط الهادئ وآسيا، إزاء المشكلة التي تواجهها البلدان التي تعتبر فيها أي لغة من لغات الأمم المتحدة لغة ثانية. وهذا القلق كان في نظر وفدنا منذ اللحظة التي أثير فيها مشروعا ومعقولا. ولا نزال مقتنعين بأن هذا القلق، لو توافر حسن النية، كان من الممكن الاستجابة له في القرار. وبما أن هذا لم يحدث، فلا يسعنا إلا أن نستنتج أن بعض مقدمي القرار لم يكونوا مهتمين حقا بالاحتفاء بالتنوع، بل أنهم بدلا من ذلك، كانوا يركزون فحسب على تمديد أجل امتياز حالي على حساب مجموعات لغوية أخرى تعمل في الوقت الراهن في ظل ظروف أكثر صعوبة.

وقد أحطنا علما، بعناية شديدة، بالتصريحات الصادرة ليلة أمس عن مقدمي القرار، بأنهم لا يعتزمون تغيير القواعد المعمول بها حاليا في تعيين وترقية موظفي الأمم المتحدة. ولابد من أن نعترف بأن ذلك لم يكن واضحا لنا من اللغة المبهمة المستخدمة في مشروع قرارهم. والواقع أن هذا بالتحديد هو السبب الذي دعانا إلى طلب مزيد من الوقت للتفاوض، والسبب في أننا لم نتمكن من تأييد النص المعروض علينا.

ونحن نحبذ أن يوضح في محضر هذه الجلسة أنه من المفهوم أن القرار الحالي الذي لم تنظر فيه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لا يمكن تفسيره

على أنه يحدث تغييرا في القرار ٢٤٨٠ باء (د-٢٣)، بما في ذلك حرية التصرف المخولة للأمين العام في الفقرة الفرعية ١ - (ب) '١' من ذلك القرار.

السيد كوماماروـ (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقى وفد بلدي تعليمات من حكومته بالإدلاء بالبيان التالي.

صوتت اليابان ضد القرار لأن الفقرة ٣ من منطوقه تعاقب الموظفين الذين لا تعتبر لغتهم الأم واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وترى اليابان أن هذه الفقرة غير مقبولة. فأولئك الموظفون الذين هم في وضع غير مؤات أصلا، لا يجوز أن يتعرضوا لعقوبة إضافية.

ووفد بلدي يأسف لأنه لم يُبذل أي جهد حقيقي للتوصل إلى اتفاق قبل طرح مشروع القرار للتصويت. ولو كانت قد أجريت مشاورات سليمة في لجنة ملائمة لاعتمد هذا التدبير، يقينا، بتوافق الآراء.

إن وفد بلدي يؤمن إيمانا صادقا بأهمية الحفاظ على التنوع في المنظمة وتشجيعه. ولهذا السبب بالتحديد، ينبغي إيلاء الاحترام الواجب للثقافات التي لا تقترن باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

السيد شين (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفد بلدي ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.6/Rev.1. ففي رأيه أنه لا يجوز للأمم المتحدة أن تعاقب الموظفين الذين لا تعد لغتهم الأم إحدى اللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة. ويرى وفد بلدي أنه يمكن تحقق التوازن اللغوي داخل المنظمة بتشجيع موظفي الأمانة العامة على بلوغ حد الاتقان في لغة اضافية واحدة على الأقل من اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة.

إن وفد بلدي يعلم أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء صوت ضد القرار؛ ويحدوه الأمل في أن تولى هذه الحقيقة الاعتبار الواجب عند تنفيذ القرار.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت كرواتيا تفضل أن يتوافر المزيد من الوقت للنظر على نحو أكثر شمولا في هذا البند من جدول الأعمال ولإجراء المزيد من المشاورات للتوصل إلى توافق آراء بشأن هذا الموضوع الهام.

إن كرواتيا تؤيد تأييدا قويا مبدأ تعدد اللغات. وبالنسبة للكرواتيين كان من الضروري دائما تعلم لغات أخرى غير لغتهم الوطنية حتى يتمكنوا من الاتصال بجيرانهم وببقية المجتمع الدولي. على أن كرواتيا بلد صغير ولغته الرسمية ليست من بين اللغات الرسمية

الست للأمم المتحدة ويلجأ مواطنوها، قبل التقدم لشغل أية وظيفة في الأمانة العامة، التي لا تمثل فيها كرواتيا تمثيلا كافيا، إلى تعلم إحدى لغات العمل ومواصلة دراسة اللغات الأخرى سواء عملوا على مستوى الخدمات العامة أو على المستوى المهني. ولذلك فإن كرواتيا، إذ تراعي مبدأ المساواة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، لا يمكنها أن تؤيد بعض العناصر الواردة في مشروع القرار، والتي تفضل بعض الأعضاء على البعض الآخر.

وكانت كرواتيا تفضل أيضا أن يتضمن القرار طلبا للأمين العام أن يراعى الصعوبات التي تواجه طالبي الوظائف الذين لا تكون لغتهم الأصلية إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

السيد كاتندى (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشجع أوغندا مبدأ تعدد اللغات في العلاقات الدولية. ومع ذلك يأسف وفدي لأننا قمنا بالبت في هذا الموضوع بسرعة. ونرى أنه كان من الضروري إجراء المزيد من المشاورات بغية التوصل إلى قرار بتوافق الآراء. وهناك بصفة خاصة أحكام معينة ترد في القرار الذي اتخذ توا، كانت تتطلب إجراء مزيد من المشاورات من جانب وفدي. ونظرا لأن هذه الفرصة لم تتح لنا فقد امتنعنا عن التصويت على القرار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.